

فمن من الفواشق ان في الحاق السبع ابطال العدد المنصوص وقد اجاب عنه  
في التحريم بل الحاقان في الزائد بالاصل وهو قول صاحب الرضا في كفايته انه  
الزام للمصمم على ما ظهر لكم وقد زادوا على الحس انه وقد رده في فتح القدير  
من وجوه لان النص لم يتناول اي ما وراء المنصوص فكيف يوجب  
نفيا او اثباتا اي لا يمكن ان يدرك على نفي الحكم اصلا والاستدلال  
منهم اي من الانصار انما هو عرف الاستفراق وهو اللام لازم لتقييد  
العموم عند عدم العود لادب لاقلة التصدير وفي بعض الشروع وقد  
ورد في بعض الروايات انما الماء من الماء وذلك يوجب الحصر اتفاقا وقد  
قد مضى التحريم ان بعض مشايخنا الحق دلالة الحصر بالمفهوم في عدم  
الاعتبار فلا اتفاق كما لا يخفى وعندنا هو كذلك اي انه موجب  
للاستفراق فلا اغتسال الا من المنى لكن فيما يتعلق منهن الماء  
اي فيما غسل يتعلق بالمني وقضاء الشهوة لا مطلقا لاجتماعه على وجوبه  
بالحيض والنفاس فعلى هذا كان ينبغي ان لا يجزئ الغسل بالاكسال فاجاب  
عنه بقوله غير ان الماء اي المنى يثبت مرة عيانا بالكر المعانيمة كذا في  
ضياء العلوم وطورا بفتح الطاء اي مرة اخرى دلالة بالنقاء المتحاشين  
في محل مشتمر على الكمال فانه دليل الانزال وهو ارضي في ذلك والحكم مع دليله  
كما

كما تدور الرخصة مع دليل المشتبه وهو سفر قيد نابكون المحل مشتمر لانه لو  
جاء مع مبيته او برهمة او صغيرة لوجب الغسل لا بالانزال عندنا لان المحل  
لما لم يكن مشتمرا فلا بد من معانينة الانزال وهذا اكله على تقدير عدم النسخ  
او علم على الاحتلام كما قد مناه والحكم اذا اضيف الى مسمى بوصف خاص  
اي مخصوص فخرج ما كان للكشف والملاح او لادب فانه لا يدرك على نفي الحكم  
كما في التحريم وتترك المصنف قيود اخرى لا يكون الوصف خروج يخرج الغالب  
كاللاقي في حجب كولا يدرك على النفي وان لا يكون خروج جوابا لسؤال عن الوصف  
وبين الحكم لمن هو له ولتقديره جرح المخاطب بحكمه او ضمن المتكلم او جرحه  
بحال المسكوت وخوف يمنع ذكر حاله وغير ذلك كما في التحريم ومثاله ما اجتمع  
فيه الشروط في الغنم سائمة زكاة او علق بشرط خاص مثله وان كره لولات  
حمل فانفقوا عليهن فلا نفقة لمانته غير ما عند الشافعي قال في التحريم وشرط  
ما تقدم في مفهوم الوصف من عدم خروجه فخرج الغالب ونحوه كان  
دليلا على تقييد اي نفي الحكم عند عدم الوصف او الشرط عند الشافعي  
وعندنا لا يدرك فيها او استدلال الشافعي على الاول بانه صحيح عن ابي عبد  
فرمه من لى الواجد وعطل الغنم ظلم وكذا عن الشافعي فقله عنه خلف  
وهما عالمان باللفظ وعوض بقول الاخشى ومحمد بن الحسن ولو ادعى السليقة